

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9767

الأربعاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 15/20

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرسفيل (سويسرا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا
	إكوادور السيد مونثالفو سوسا
	الجزائر السيد مرابط
	جمهورية كوريا السيد هوانغ
	سلوفينيا السيد جبوغار
	سيراليون السيد جورج
	الصين السيد غنغ شوانغ
	غيانا السيدة رودريغيس - بيركيت
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق السيد فرنانديس
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
	اليابان السيد يامازاكي

جدول الأعمال

صون السلام والأمن في أوكرانيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 15/25.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلام والأمن في أوكرانيا

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أوكرانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولاتفيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك سعادة السيد ستافروس لامبرينيديس، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): لقد أطلعنا مجلس الأمن في الأسبوع الماضي تحديداً على المعاناة والدمار المستمرين وواسعي النطاق اللذين لا يزال غزو الاتحاد الروسي الشامل لأوكرانيا، الذي شنه في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يلحقه بشعب أوكرانيا (انظر S/PV.9755). ومنذ ذلك الحين، استمرت الهجمات الروسية المتواصلة بلا هوادة في التسبب في وقوع المزيد من الضحايا المدنيين وإلحاق المزيد من الأضرار بالبنية التحتية الحيوية في جميع أنحاء أوكرانيا.

ونؤكد مجدداً على أن الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية محظورة بموجب القانون الدولي. إنها غير مقبولة أيّاً كان مكان حدوثها ويجب أن تتوقف فوراً. وقد تحققت مفوضية الأمم المتحدة

السامية لحقوق الإنسان حتى الآن من مقتل ما يقرب من 12 000 مدني، من بينهم مئات الأطفال، منذ شباط/فبراير 2022. وقد أصيب ما يقرب من 26 000 مدني بجروح. لا يزال الملايين نازحين وبجاجة إلى المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة. ولا يزال ملايين آخرين في أوكرانيا تحت تهديد المزيد من النزوح نتيجة للهجمات الروسية واسعة النطاق، لا سيما في شرق أوكرانيا وجنوبها. إن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية في أوكرانيا، ولا سيما البنية التحتية للطاقة، تهدد بتفاقم الأوضاع الإنسانية المتردية بالفعل، وتفاقم مشكلة الوصول إلى الخدمات الأساسية مع دخولنا موسم الشتاء البارد.

وبالإضافة إلى الخسائر الفادحة التي لحقت بالمدنيين في أوكرانيا، فإن هذه الحرب تستمر في تأجيج التوترات والانقسامات الإقليمية والعالمية. وكما حذر الأمين العام المجلس في 24 أيلول/سبتمبر،

”مع استمرار هذه الحرب المأساوية، تتزايد احتمالات تفاقمها وامتدادها إلى مناطق أخرى.“ (S/PV.9731، ص 4).

لقد تابعنا بقلق بالغ التقارير الصادرة مؤخراً عن نشر أفراد عسكريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الاتحاد الروسي، بما في ذلك احتمال نشرهم في منطقة النزاع. ليس لدى الأمم المتحدة أي تفاصيل إضافية عن هذه التطورات، وهي ليست في وضع يسمح لها بالتحقق من الادعاءات أو التقارير المقدمة أو تأكيدها. لذلك، فإن معرفتنا بشأن هذا الموضوع لا تستند إلا إلى المعلومات المتاحة للجمهور.

ووفقاً لتقارير إعلامية وتصريحات أدلى بها مسؤولون من الدول الأعضاء، فقد أفيد بوصول قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتحاد الروسي، وتفاوتت تقديرات حجمها تفاوتاً كبيراً. وتأتي التقارير المتعلقة بوجود قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في روسيا في أعقاب التوقيع في بيونغ يانغ 19 في حزيران/يونيه 2024 على معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي أفيد أنها تحدد التعاون بشأن المسائل الأمنية والدفاعية، من بين مسائل أخرى. وصادق مجلس النواب في البرلمان الروسي، مجلس الدوما، على

للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. وسيكون ذلك عملاً عدائياً له عواقب مباشرة على أمن الأوروبيين والسلام والأمن الدوليين، ولن يؤدي إلا إلى زيادة معاناة الشعب الأوكراني. كانت كوريا الشمالية متواطئة بالفعل في العدوان الروسي بسبب دعمها العسكري الكبير للمجهود الحربي الروسي. إن حيازة روسيا للصواريخ الكورية الشمالية واستخدامها المؤكد في حربها العدوانية أمر يحدث بالفعل في انتهاك صارخ للقرارات التي اتخذها المجلس، والتي صوتت عليها روسيا نفسها. لقد استخدمت قذائف تسيارية من صنع كوريا الشمالية لضرب أوكرانيا، على سبيل المثال في خاركييف في كانون الثاني/يناير وحتى في تموز/يوليه وأب/أغسطس في حالات موقفة. وتدين فرنسا هذه الأعمال الخطيرة.

وفي مقابل ذلك الدعم العسكري، أصبحت روسيا ممولاً لبرامج أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة لكوريا الشمالية. ويشكل ذلك تهديداً واضحاً متزايداً للأمن الدولي. وفي آذار/مارس، استخدمت روسيا وحدها حق النقض (الفيتو)، ضد تجديد فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)، الذي كان يتم تجديده بتوافق الآراء لمدة 15 عاماً. وبالتالي، فقد حرمت جميع الدول الأعضاء من مصدر حيوي للمعلومات عن تنفيذ قرارات المجلس. ومن أجل مواصلة روسيا حربها غير القانونية، فإنها تحاول تقويض النظام الدولي لعدم الانتشار النووي، الذي يعد عنصراً أساسياً من عناصر الأمن الدولي.

تعكس الزيادة في الدعم العسكري الكوري الشمالي أيضاً ضعف روسيا. وتسعى روسيا، إلى جانب كوريا الشمالية وإيران، إلى مواصلة حربها العدوانية بأي وسيلة، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة نعلم جميعاً أنها ستطال المجتمع الدولي بأسره. لقد اختارت روسيا وحدها بدء هذه الحرب وهي المسؤولة عن هذه المأساة الإنسانية. وعلى الرغم من أن روسيا تستطيع وضع حد للحرب دون المساس بسلامتها، فإنها تصر على الاستمرار فيها وتواصل اختيار التصعيد. ومن أجل دعم مجهودها الحربي، تختار روسيا تعزيز التعاون العسكري الذي يتعارض مع القواعد الدولية والتزاماتها الدولية، ويهدد المعايير الدولية لعدم الانتشار النووي ويقوض مصداقيتها كعضو دائم في مجلس

المعاهدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر. ومن المتوقع أن يحذو مجلس الشيوخ حذوه. وتأتي عمليات نشر القوات المزعومة أيضاً في أعقاب تقارير سابقة عن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنقل إمدادات عسكرية، بما في ذلك القذائف التسيارية وقنابل المدفعية، إلى الاتحاد الروسي لاستخدامها المحتمل في عملياتها العسكرية في أوكرانيا.

نحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تؤدي إلى اشتداد حدة الحرب في أوكرانيا وامتدادها. وفي هذا الصدد، نشير أيضاً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن مسألة ما إذا كان الوجود المبلغ عنه للقوات الكورية الشمالية في روسيا قد يندرج ضمن نطاق تلك القرارات هي مسألة يقررها مجلس الأمن. ونكرر تأكيد دعوتنا لجميع البلدان إلى التقيد بقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وكما حذرنا مراراً وتكراراً، فإن المسار الخطير والتصاعدي للحرب في أوكرانيا لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة والدمار المتزايد والانتقاسات الجيوسياسية العميقة التي لا يمكننا ببساطة تحملها. ولذلك، فقد حان الوقت لنا جميعاً لكي نضاعف جهودنا من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في أوكرانيا، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة. وتواصل الأمم المتحدة دعم جميع الجهود الهادفة لتحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

لقد أحاطت فرنسا علماً بالتصريحات بشأن نشر قوات كورية شمالية في روسيا، وهو ما يشكل زيادة في الدعم الكوري الشمالي للحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا. إن مشاركة الجنود الكوريين الشماليين في حرب عدوانية ضد دولة ذات سيادة سيكون انتهاكاً

ففي الشهر الماضي، صرح وزير الخارجية الروسي لافروف علناً أن تطبيق مصطلح "نزع السلاح النووي" على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يعد له أي معنى. هذا الأمر غير مطروح على الطاولة. لقد أنكر علناً الأهداف التي حددتها قرارات مجلس الأمن المتعددة التي أيدتها روسيا نفسها. ويمثل ذلك تأييداً لتطوير كوريا الشمالية للأسلحة النووية والصواريخ الباليستية ويقوض النظام الدولي لعدم الانتشار للأسلحة النووية - وهو أمر غير مقبول على الإطلاق. إن المناقشة التي أجراها المجلس في الأسبوع الماضي بشأن صون السلم والأمن في أوكرانيا (انظر S/PV.9755)، والتي أعرب فيها العديد من أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء حشد جنود كوريا الشمالية في ساحة المعركة، لا تزال حاضرة في أذهاننا. لدى اليابان معلومات مؤكدة تكفي للاعتقاد بأن جنود كوريا الشمالية قد تم إرسالهم إلى روسيا وانخرطوا في تدريبات عسكرية. ويشكل ذلك انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نراقب هذا التطور عن كثب بقلق بالغ، بما في ذلك الخطر الوشيك المتمثل في احتمال مشاركة هذه القوات بشكل مباشر في العدوان الروسي على أوكرانيا، الأمر الذي سيشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

لم يستبعد الرئيس بوتين إمكانية تطوير التعاون مع كوريا الشمالية في مجال التكنولوجيا العسكرية خلال زيارته إلى بيونغ يانغ في حزيران/يونيه. وهذا سلوك غير مقبول على الإطلاق من عضو دائم مسؤول في مجلس الأمن. ونواصل مراقبة ما تقدمه روسيا إلى كوريا الشمالية عن كثب في المقابل. نحن، أعضاء المجلس، لدينا دور أساسي في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك نظام عدم الانتشار العالمي الذي تلتزم به جميع الدول الأعضاء. لا ينبغي لأي عضو من أعضاء المجلس أن يقلل من دورنا في هذا الصدد.

إن تحول كوريا الشمالية إلى شريك في العدوان الروسي غير المبرر سيؤدي إلى تفاقم الحالة في أوكرانيا، ولا يمكننا التغاضي عن الوضع الذي انتهكت فيه قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل متكرر وصارخ. يجب أن نتحرك لوقف هذا الأمر. أود مرة أخرى أن أدعو جميع الدول الأعضاء إلى التقيد بالتزاماتها بموجب جميع

الأمن. من الواضح جداً أن روسيا لا تسعى إلى السلام، بل إلى هزيمة ضحية هجومها. وهذا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون أساساً للسلام العادل والدائم، وهو السبيل الوحيد لاستعادة الأمن والاستقرار الإقليميين الدائمين. ولا يمكن لأحد أن يسمح لروسيا بتقويض أسس النظام الدولي بهذه الطريقة.

إننا نكرر دعوتنا لروسيا لإنهاء حربها العدوانية، ونحث روسيا وكوريا الشمالية على الامتثال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك قرارات المجلس.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام

المساعد ينتشا على إحاطته.

نعرب عن امتناننا وتأييدنا للمبادرة التي اتخذتها أوكرانيا لمناقشة مسألة التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية في الحرب العدوانية ضد أوكرانيا. واليوم، لدينا الفرصة لإطلاع المجتمع الدولي على الوقائع والحقيقة حول ما يحدث على أرض الواقع وتبادل التفاهم حول كيفية تعميق التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية وانتهاك القانون الدولي في العدوان الروسي غير المبرر على أوكرانيا. إن بداية قصة التعاون بين روسيا وكوريا الشمالية ليست حديثة. فعلى سبيل المثال، اضطر فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) إلى إنهاء ولايته منذ حوالي نصف عام بسبب حق النقض المؤسف الذي استخدمته روسيا، والذي من الواضح أنه كان يهدف إلى إعطاء متفلس لكوريا الشمالية. وبعد شهرين تحديداً من استخدام حق النقض، وقعت روسيا وكوريا الشمالية معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مما يسلط الضوء على التعاون المتزايد بين روسيا وكوريا الشمالية.

وناقش مجلس الأمن التعاون العسكري بين روسيا وكوريا الشمالية في حزيران/يونيه من هذا العام في ضوء الانتهاك الواضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة (انظر S/PV.9658). لقد أعربنا مراراً وتكراراً وبقوة عن إدانتنا لشراء روسيا للقذائف التسيارية من كوريا الشمالية لاستخدامها ضد أوكرانيا ومع ذلك، فقد تسارعت وتيرة التعاون العسكري بين الطرفين.

وبغض النظر عما هو مكتوب في معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين موسكو وبيونغ يانغ، الموقعة في حزيران/يونيه من هذا العام، فإن تعاونهما العسكري غير قانوني تماما. بادئ ذي بدء، من غير القانوني دعم أي عمل عدواني ينتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، تحظر القرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016) أي نقل للأسلحة أو الذخيرة أو ما يتصل بها من تدريب أو مشورة أو خدمات أو مساعدة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو إليها. كما يُحظر استضافة مدربين أو مستشارين أو مسؤولين آخرين لأغراض التدريب العسكري. إن أي أنشطة تطوي على إرسال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قواتها إلى روسيا تشكل في مجموعها انتهاكات واضحة لقرارات المجلس المتعددة.

قد يتم نشر قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الجبهة الأمامية في الحرب الروسية ضد أوكرانيا في وقت أقرب مما كان متوقعا وسيمثل ذلك تصعيدا دراماتيكيا في الحرب. وفقا لبعض التقديرات، قُتل أو جُرح أكثر من 600 000 فرد من القوات الروسية منذ بداية الحرب. الحقيقة هي أن روسيا تحتاج إلى المزيد من الجنود لتغذية آلتها الحربية. ونعلم جميعا ما سيحدث لهؤلاء الجنود الكوريين الشماليين المشؤومين بمجرد نشرهم في ساحة المعركة المميتة. وبوصفهم أهدافا عسكرية مشروعة، سينتهي بهم الأمر مجرد وقود للمدافع، في حين أن الأجور التي من المفترض أن يحصلوا عليها من روسيا ستنتهي في جيب كيم جونج أون. وبوصفي كورياً، أشعر شخصياً بالشفقة على هؤلاء الجنود. ومن المؤسف أنه كان من الممكن أن ينعموا بحياة أفضل بكثير لو أنهم ولدوا جنوب المنطقة منزوعة السلاح. إن تعامل بيونغ يانغ مع جنودها الشباب - أي شعبها - على أنهم مجرد وقود ومدافع لن يُغفر لها أبداً.

وبوجود قوات برية تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الميدان، إلى جانب إمداداتها من الذخائر، فقد أصبحت أحد أبرز وأشد الداعمين لعدوان روسيا وأكثرهم التزاما تجاهه. يشكل تعميق التعاون

قرارات المجلس ذات الصلة - وينبغي ألا يخفق الأعضاء الدائمون في المجلس على وجه الخصوص في ذلك الأمر أبداً. فمن شأن هذا الإخفاق أن يعرض نظام السلم والأمن الدوليين للخطر، وهو النظام الذي أنشأه الميثاق وظل ساري المفعول لثمانية عقود.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا، على إحاطته.

نجتمع هنا اليوم في مجلس الأمن لتناول تطور خطير وغير مسبوق في الحرب العدوانية الروسية المستمرة في أوكرانيا. على الرغم من أننا جميعا على دراية بالأنشطة غير القانونية وغير الأخلاقية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - سواء كنا نتكلم عن تطويرها لأسلحة الدمار الشامل في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، أو التزوير، أو غسل الأموال، أو الاتجار بالمخدرات، أو القرصنة الإلكترونية، أو الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان - فإن تحول الأحداث مؤخرا مفاجئ، حتى بالنسبة لمراقبي كوريا الشمالية الذين عملوا لفترة طويلة مثلي. فإلى جانب تزويد روسيا بالذخائر الفتاكة والصواريخ الباليستية، تقوم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الآن بنشر الآلاف من قواتها في روسيا متكرين في زي الجنود الروس.

قدمت جمهورية كوريا إنذارا مبكرا بشأن تورط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المباشر في الحرب. لقد حذرنا مرارا وتكرارا من قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتزويد روسيا بالمواد العسكرية. كما أصدرنا معلومات مفصلة عن إرسال قوات كورية شمالية إلى روسيا. ومع ذلك، فإن تحذيراتنا وإدانتنا المتكررة لم تلقَ أذانا صاغية في كوريا الشمالية وروسيا، اللتين أنكرتا تماما تواطؤهما حتى وقت قريب. والآن، هما تعترفان بما تقومان به من خلال القول بأن أنشطتهما ستكون متوافقة مع القانون الدولي. إن تغيير موقفهما، وإن كان متأخرا ومترددا، يعني أنهما تدركان بوضوح أن هذه الأنشطة هي في الواقع غير قانونية وتعسفية؛ وإلا لما أنكرتاها بشدة في المقام الأول. وبدون أدلة واضحة، كانتا ستستمران في الإنكار أو إلقاء اللوم علينا، كما شهدنا مرارا وتكرارا على مر السنين.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة.

نجد أنفسنا نبحر في خضم رياح عاتية محفوفة بالمخاطر. لقد شهدنا تصاعد هذه الحرب طوال الأشهر الماضية، مما أسفر عن تدمير لا مثيل له للهياكل الأساسية المدنية الحيوية ومعاناة هائلة للسكان المدنيين. في فصل الربيع، قضت روسيا فعليا على قدرات أوكرانيا في توليد الطاقة والهياكل الأساسية المهمة. والنتيجة واضحة بالفعل، وهذا سيزيد من تفاقم الوضع الإنساني لملايين الأوكرانيين خلال أشهر فصل الشتاء المقبل. وفي الوقت نفسه، تشير الاتجاهات إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا المدنيين، مما يجعل شهر أيلول/سبتمبر، الذي شهد سقوط أكثر من 1 400 ضحية مدنية، أي أكثر الشهور دموية هذا العام. إن الحرب الأكثر فظاعة التي شهدتها أوروبا منذ عقود، إلى جانب صراعين رئيسيين آخرين في أفريقيا والشرق الأوسط، تجعلنا محصنين ضد المفاجآت، بغض النظر عن التطورات التي نراها كل يوم. ومع ذلك، حتى في هذه الظروف القاتمة، لم نعد أنفسنا للخطوة التالية، وهي نشر الجيش الكوري الشمالي للقتال في أوروبا، والمشاركة في حرب عدوانية ضد أوكرانيا. لنتأمل في ذلك: كوريا الشمالية تقاتل في أوروبا لصالح الآخرين. ويضاف ذلك إلى الأدلة المتزايدة على عمليات نقل القذائف من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا، واستخدامها في أوكرانيا، والبيانات المقلقة للغاية الصادرة عن القيادة الروسية بشأن المركز النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يقوض بوضوح النظام العالمي لعدم الانتشار. ويجب أن يتوقف فوراً التعاون العسكري الجاري ونقل الأسلحة بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن قرارات مجلس الأمن ملزمة ويجب احترامها. ونحن ندين التصعيد، كونه يمثل منعطفاً مظلماً للأحداث بما ينطوي عليه من عواقب وخيمة على حالة السلم والأمن الدوليين.

بوصفنا عضواً في مجلس الأمن وننتهي إلى المنطقة التي تدور فيها رحى الحرب، نجد أنفسنا في وضع صعب للغاية. إننا جزء من

العسكري غير القانوني بين روسيا وكوريا الشمالية تهديداً خطيراً لكل من أوروبا وشمال شرق آسيا. وبالفعل، فإن هذا الدعم العسكري غير المسبوق من بيونغ يانغ لموسكو سيغير ديناميكيات الجغرافيا السياسية في المنطقتين الشرقية والغربية من القارة الأوروبية - الآسيوية. كما سيكون له آثار عسكرية وأمنية خطيرة على شبه الجزيرة الكورية. وإرسال كوريا الشمالية قواتها إلى ساحة المعركة، فإنها ستكتسب خبرة قتالية في الحرب الحديثة لأول مرة منذ الحرب الكورية. وسيسعى النظام الكوري الشمالي بطبيعة الحال إلى الحصول على مردود كبير من موسكو. وهذه المقايضة لن تقتصر على أشياء مثل الغذاء أو الوقود، بل قد تتطوي على تكنولوجيا ومواد ومعدات عسكرية أكثر تطوراً لدعم أهداف بيونغ يانغ العسكرية.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد وزير الخارجية الروسي مؤخراً أن نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية موضوع غير قابل للنقاش. وإذا ما تخلت روسيا عن موقفها الرسمي الذي لطالما أيدته لصالح نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، فإنها ستقوض أساس نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. سيشرع الجميع بعواقب فقدان نظام عدم الانتشار الذي تحقق بشق الأنفس، بما في ذلك روسيا نفسها. وقد حلت روسيا بالفعل فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) بغية إخفاء أنشطتها غير القانونية. ويؤدي تسارع وتيرة التعاون العسكري بين موسكو وبيونغ يانغ إلى تعريض السلام والاستقرار في المنطقة ككل للخطر.

يجب على روسيا إنهاء حربها غير المبررة، وسحب قواتها من أوكرانيا فوراً، واحترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، بما يتماشى مع الميثاق. إن وضع روسيا اليأس الذي كشف عنه استقدام القوات الأجنبية والذخائر من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو من صنعها. يجب على العضو الدائم في مجلس الأمن أن يلتزم على الأقل بالحد الأدنى من المعايير الدولية. وستقوم جمهورية كوريا، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي، بالرد بحزم على التعاون العسكري غير المشروع بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستتخذ التدابير المناسبة بما يتماشى مع التطورات المستقبلية.

إن آخر تطور، أي تدريب روسيا ونشرها لقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يمثل خطوة هامة أخرى بالنسبة للبلدين. لقد عانت روسيا من فقدان أكثر من 600 000 ضحية. بدلا من إرسال أبناء الدول الأخرى للموت إشباعا للنزوات الإمبريالية لرجل واحد، يجب عليها إنهاء الحرب الآن. إذ أن روسيا لا تدفع فقط ثمن الغزو من حياة الشباب، بل سيستهلك الدفاع والأمن أكثر من 40 في المائة من إنفاق الدولة في العام المقبل. ويمكننا أن نكون على يقين من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستجني ثمنا باهظا من روسيا مقابل نقل قواتها، بما في ذلك المساعدة العسكرية. وهذا يهدد بزيادة التوترات في شبه الجزيرة الكورية وتقويض الأمن الإقليمي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تتمتع بتكنولوجيا عسكرية محسنة وقدرة معززة على تصدير الأسلحة يمكن لها أن تروج حالة عدم الاستقرار في مناطق الصراع الهشة في جميع أنحاء العالم. إن تصعيد العنف وتوسيع ساحة المعركة ليسا في مصلحة أحد. من الواضح أن روسيا البائسة والفقيرة تحتاج إلى دعم خارجي كي تواصل الحرب. إن أي بلد يقدم المساعدة للعدوان الروسي يطيل أمد حرب روسيا غير القانونية. ولكن يأس روسيا لن ينال من عزمنا على دعم أوكرانيا في ممارسة حقها في الدفاع عن النفس تماشيا مع الميثاق وحماية شعبها وسيادتها.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

طوال فترة 979 يوما، شنت روسيا حربا وحشية واسعة النطاق على دولة عضو في الأمم المتحدة وعلى شعبها، ومع مرور كل يوم، وبينما تتكبد روسيا خسائر فادحة، أصبح الكرملين يائسا على نحو متزايد. إن دعوة كوريا الشمالية للانضمام إلى حريها سيكون تصعيدا وقحا للعدوان الروسي وتهديدا للسلامة والأمن العالميين. واطلعت الولايات المتحدة على تقارير إضافية تقيد بأن جنودا كوريين شماليين بدأوا في الوصول إلى غرب روسيا. نعتقد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أرسلت حوالي 10 000 جندي للتدريب في شرق روسيا، وعلى الأرجح أنهم سيعززون القوات الروسية بالقرب من أوكرانيا في الأسابيع القليلة المقبلة. وقد اقترب جزء من هؤلاء الجنود

أقوى هيئة في العالم، مكلفة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ومن الواضح أنها غير قادرة على فعل أي شيء لإنهاء معاناة المدنيين وغير قادرة على فعل أي شيء حيال الآثار المترتبة على الأمن الإقليمي والعالمية. ولن أطلب من المجلس التفكير مليا في المسار الذي سلكته الحرب؛ لقد تجاوزنا بالفعل تلك النقطة. لقد حان الوقت لكي يسأل المجلس نفسه ما هو مقدار التضحية الذي يتعين علينا تقديمه في هيكل الأمن الدولي، القائم على ميثاق الأمم المتحدة، للسماح باستمرار الحرب. إن سلامة الأمم المتحدة والسلم والأمن العالميين معرضان للخطر. الصمت يعني القبول. ولن تبقى سلوفينيا صامتة. وسنركز جهودنا على منع المزيد من التصعيد وتحقيق سلام عادل ودائم في أوكرانيا، وفقا للميثاق.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

عندما غزت روسيا أوكرانيا قبل 1 000 يوم تقريبا، كانت الجمعية العامة واضحة في إدانتها للغزو. لقد شجبت العدوان الروسي بأشد العبارات، وتطالب بالانسحاب الكامل، وأعلنت أن غزو روسيا يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. ولم تصوت سوى خمسة بلدان ضد قرار الجمعية العامة دإط 1/11، بمن فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واليوم يتجاوز دعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لروسيا تلك النقطة. ذلك أن بيونغ يانغ تقدم دعما كبيرا لروسيا من خلال توفير الذخائر والأسلحة وغيرها من العتاد، والآن وصل 10 آلاف جندي من كوريا الشعبية الديمقراطية إلى روسيا، ويعتقد أن عددا كبيرا منهم ينتشر في كورسك. وبالإضافة إلى الاستمرار في مساعدة روسيا في انتهاك الميثاق، وسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، فإن التعاون بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل انتهاكا مباشرا لقرارات مجلس الأمن العديدة. لقد صوتت روسيا لصالح هذين القرارين، والآن فإنها تنتهكهما. وهذا لا يقوض السلم والأمن الدوليين فحسب، بل يقوض أيضا مجلس الأمن نفسه. أدان أعضاء المجلس الانتهاكات مرارا. ومع ذلك، تستمر عمليات النقل.

أسلحة الدمار الشامل غير المشروعة لهذين البلدين. ونتساءل عما يجب أن تقدمه روسيا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران مقابل مساعدتهما. على أضعف الإيمان، نعلم أن روسيا تمنع لجنة الجزاءات الخاصة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من العمل. وتشكل تلك اللجنة ضماناً ضد تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية.

إن اعتماد روسيا العسكري المتزايد على إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعرض العالم للخطر، لا سيما من خلال زيادة قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران على تهديد المحيطين الهندي والهادئ والشرق الأوسط على نحو كارثي.

يجب على روسيا أن تتوقف عن ذلك. لم يفت الأوان بعد بالنسبة لروسيا لعكس مسارها غير القانوني والخطير وإنهاء الحرب. ولم يفت الأوان بعد بالنسبة لروسيا لسحب قواتها من أوكرانيا، والانضمام إلى المجتمع الدولي والبدء بإصلاح مكانتها العالمية.

مع عدم توفر الإرادة لدى روسيا، يتعين على المجتمع الدولي أن يتحرك لحماية أوكرانيا من روسيا وكوريا الشمالية. إن انتصار روسيا المدعوم من كوريا الشمالية في أوكرانيا - حتى ولو كان جزئياً - من شأنه أن يزعزع استقرار العالم بشكل خطير. لذلك، أود أن أكون واضحاً، حتى مع إضافة القوات الكورية الشمالية، لن تنتصر القوات الروسية على أوكرانيا. سنقف مع أوكرانيا. وسنقف مع ميثاق الأمم المتحدة؛ وسنقف مع النظام القائم على القواعد والمبادئ التي تحفظ سلامتنا. سنحمي هذه المبادئ مهما كلف الأمر.

إن عزمنا راسخ، ولا يساورنا شك. لا يوجد سوى حل واحد آمن للعدوان الروسي، أي انسحابها الكامل من أوكرانيا.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

انضمت مالطة إلى أعضاء المجلس الآخرين في تأييد دعوة أوكرانيا لعقد جلسة اليوم لأننا أيضاً نشعر بقلق عميق، لأسباب مختلفة، إزاء النشر المحتمل مؤخراً لحوالي 12 000 جندي كوري شمالي في الاتحاد الروسي.

بالفعل من أوكرانيا. ويساورنا قلق متزايد من أن روسيا تعتزم استخدام هؤلاء الجنود في القتال أو دعم العمليات القتالية ضد القوات الأوكرانية في إقليم كورسك الروسي، بالقرب من الحدود مع أوكرانيا. نحن نراقب على نحو وثيق هذه المؤشرات ونشاور مع شركائنا الأوكرانيين بشأنها. نحث روسيا على عدم اتخاذ هذه الخطوات. وإذا ما استخدم جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ساحة المعركة، سيعتبر هذا تصعيداً إضافياً وخطيراً للصراع.

كذلك فإن قرار نشر جنود كوريين شماليين سيكون دليلاً واضحاً ودامغاً على أن روسيا تزداد بأساً، بعد أن عانت بالفعل من أكثر من نصف مليون ضحية. وتعلم روسيا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تهدد السلم والأمن في المنطقة. ويعلم الكرملين أن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة للفدائف التسيارية والأسلحة النووية تقوض نظام عدم الانتشار الذي ساعد على إبقاء العالم في مأمن من الحرب النووية لعقود. وتعلم روسيا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منبوذة ولديها أحد أسوأ سجل في العالم من حيث حقوق الإنسان. ولن تلجأ روسيا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تحالف عسكري إلا إذا كانت يائسة ونفذت خياراتها.

قبل بضع سنوات فقط، أيدت روسيا عدة قرارات اتخذها لمجلس الأمن تحظر عمليات نقل الأسلحة التي تشمل كوريا الشمالية وتقديم المساعدة العسكرية لكوريا الشمالية. ويشكل تدريب روسيا لجنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذين يستخدمون الأسلحة أو الأعتدة المعنية انتهاكاً للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وفرض كل قرار من تلك القرارات قيوداً على التعاون العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - بما في ذلك أسلحتها النووية غير المشروعة وبرامجها للفدائف التسيارية - تهدد السلم والأمن. والآن، لا تشارك موسكو في هذين النشاطين لدعم حربها غير المبررة فحسب، بل وقعت اتفاقية دفاع مشترك مع بيونغ يانغ.

فرض المجلس، بما في ذلك الاتحاد الروسي، حظراً على توريد الأسلحة إلى إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لردع برامج

نؤكد مجدداً بعبارة لا لبس فيها أنه يجب على جميع أطراف الصراع أن تحترم القانون الإنساني الدولي ومبادئ التمييز والتناسب.

لا يمكن للعالم أن يغفل عن الصراع في أوكرانيا. وتشكل الحروب العدوانية انتهاكاً خطيراً لميثاق الأمم المتحدة. إنها إهانة للمبادئ والقيم التي توحدنا. ويجب ألا يتم تطبيعها أو تبريرها أو ترسيدها أبداً. إن أي عالم يكون فيه الحق للقوة أمر لا يمكننا قبوله أبداً. لذلك يجب أن نركز طاقاتنا على التوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا. ولا بد من وضع حد للحرب التي لا معنى ولا مسوغ لها.

يجب على الاتحاد الروسي أن يسحب جميع قواته من حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، ويجب استعادة سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وإلى أن يأتي ذلك اليوم، يحق لأوكرانيا أن تدافع عن نفسها وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فرنانديز (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على أفكاره القيمة. أنهو أيضاً بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

تجسد الجلسات المتزامنة التي نعدها اليوم وغدا النمط المقلق للتصعيد الذي لم يتميز به فقط هذا الصراع، بل أيضاً مداولاتنا في هذه القاعة، مما يندرج على نحو خطير بانقسام عالمي عميق. وعلى الرغم من النداءات العالمية من أجل السلام، نشهد استمرار تكثيف الأعمال القتالية، مما يكشف عن اتجاه مثير للقلق نحو المواجهة، بدلاً من حل الصراع.

ومنذ اندلاع الصراع، دأبت موزامبيق على حث جميع الأطراف، بما فيها حلفاؤها، على الامتناع عن اتخاذ مواقف عدوانية تقوم على افتراض ميزة انفرادية. ما انفكت الأدلة التاريخية تبين باستمرار أن السعي إلى تحقيق السلام من خلال التصعيد العسكري نادراً ما يحقق الاستقرار الدائم. وتكشف الصراعات السابقة أن الاستراتيجيات المستدامة التي تركز على المجال العسكري لا تؤدي إلا إلى تصعيد الأعمال القتالية، وتضخيم المعاناة الإنسانية، وجعل الحلول الدبلوماسية أكثر مراوغة. إن التاريخ، وخاصة ماضي أوروبا المليء

أولاً، يمثل هذا التعاون العسكري تصعيداً وتهديداً خطيرين لأمن أوروبا ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ. ثانياً، يشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن؛ ويشكل انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن. وثالثاً، يضيف بعداً آخر للصراع المستمر بالفعل منذ عامين ونصف العام، مما يزيد من اتساع رقعته.

هذه الأعمال المتهورة والاستفزازية، الأحدث في سلسلة طويلة من القرارات التي شجعت المعتدي، وأطالت أمد الصراع، وضاعفت معاناة السكان الأوكرانيين. وينبغي ألا ننسى النقل الأخير للأسلحة والذخائر من إيران وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الاتحاد الروسي، الذي يشكل بعضها أيضاً انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن. ونحض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والدول الأخرى على الكف عن دعم وتمكين الحرب العدوانية غير المشروعة التي تشنها روسيا والامتناع عن اتخاذ أي تدابير ترمي إلى زيادة تأجيج الصراع.

خلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا أيضاً زيادة كبيرة في الهجمات الصاروخية والطائرات المسيرة على المدن الأوكرانية. وقد أدت تلك الضربات إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين وأضاف المزيد من الضغط على الوضع الإنساني المتردي أصلاً.

إن ضمان حماية المجال الإنساني في جميع أنحاء أوكرانيا أمر ضروري. ونعرب عن قلقنا إزاء وقوع أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني والحاق أضرار بالمراكز والأصول الإنسانية بالقرب من خط المواجهة. نحض مرة أخرى جميع الأطراف على ضمان سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني وتيسير عملياتهم المنقذة للحياة.

لا تزال حالة الأطفال في الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة المؤقتة أو المحتلة مزرية وبحاجة إلى مزيد من الدعم الإنساني. وعلاوة على ذلك، لا تزال الهجمات الماضية من دون هوادة على الهياكل الأساسية المدنية الأوكرانية، وخاصة الهياكل الأساسية للطاقة، تؤثر تأثيراً مباشراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أوكرانيا وعلى الاستعدادات لأشهر الشتاء المقبلة.

انهيار مواقع القوات المسلحة الأوكرانية في دونباس. نحن نفهم أيضا أنه بسبب ذلك، يواجه رعاة زيلينسكي الغربيون الآن مهمة إخفاء تلك التطورات غير المواتية بأي ثمن، لأنها يمكن أن تؤثر على آراء الناخبين في بلدانهم. لقد كانوا منذ فترة طويلة يقدمون بكل صفاقة أدلة في سياق روح "المحتمل للغاية" السيئة السمعة. ومع ذلك، كنا نعتقد أنه حتى بالنسبة لهم يجب أن تكون هناك بعض القيود عندما يتعلق الأمر بنشر المعلومات المضللة الصارخة. ولكن كما اتضح، فهم لا يعرفون حدودا. ووصلت واشنطن ولندن وشركاؤهما إلى مستوى منخفض جديد اليوم.

لقد قيل في وقت من الأوقات هنا في القاعة إننا كنا نفكك غسلات الملابس والأجهزة المنزلية الأخرى للحصول على رقائق دقيقة، لأننا لا نملك القذائف إلا "لمدة يوم أو يومين". ثم حاولوا جعل العالم كله يعتقد أننا نغتصب الأطفال بالملاعق ونأسر الناس في الشوارع لأن لا أحد يريد الذهاب إلى الحرب. كانت بوشا وكراماتورسك ومسرح ماريوبول للدراما وكاتدرائية التجلي في أوديسا كلها أكاذيب مكشوفة لتشويه سمعة القوات المسلحة الروسية. سيتم إدراج هذه الأمثلة بحروف ذهبية في الكتب المدرسية حول المعلومات المضللة والدعاية، تماما كما أصبحت بالفعل تسميات عامة لوصف الاستنزافات الخرقاء وغير المقنعة للغرب، والتي تجري في محاولة للتغطية على جرائم شركائهم في كييف.

أريد أن أشكر السفيرة وودوارد على اهتمامها اللطيف بالميزانية الروسية. لقد استخدمت تعبير "روسيا الفقيرة". وأود أن أدعو الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة إلى زيارة روسيا حتى تتمكن من العثور على دليل على ما قالت من فورها. ومع ذلك، أخشى أن تصاب بخيبة أمل مما ستره لأن وصفها يجافي الواقع.

إن سلسلة المزاعم المماثلة بشأن نقل جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الجبهة الأوكرانية ينبغي ألا تفاجئ أحدا. وتشترك تلك الحالات في شيء واحد فقط - فهي مجرد تأكيدات، وفي غياب أي دليل مقنع، فإنها لا تهدف إلا إلى تحويل التركيز بعيدا عن المشاكل الحقيقية التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

بالصراعات، يثبت بوضوح أن الصراعات المدفوعة بعمليات انتقامية متتالية، مثل تحصينات التحالف والمشاركة العسكرية من طرف ثالث، غالبا ما تخرج عن سيطرة الأطراف المتحاربة أو مقصدها الأصلي.

يُقر بالفعل القانون الدولي الحق السيادي للدول في إقامة تحالفات وشراكات. ومع ذلك، تجب ممارسة هذا الحق وفقا للتعهد التأسيسي، الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، بحماية الأجيال المقبلة من دمار الحرب، من أجل تعزيز الاستقرار الدولي بدلا من المساس به.

وصل هذا الصراع إلى منعطف خطر، ويظهر مؤشرات مقلقة على التوسع خارج حدود أوكرانيا، مما يعرض الاستقرار الإقليمي والعالمي للخطر. ويمثل النشر المزعوم لقوات طرف ثالث نقطة انعطاف خطيرة، مما يزيد من حدة التوترات ويزيد من المخاطر بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.

يتم تذكيرنا بحكمة صن تزو الخالدة بأن "أعظم انتصار ذلك الانتصار الذي لا يحتاج إلى خوض معركة". وهو مبدأ يؤكد على الأهمية القصوى للمشاركة الدبلوماسية وضبط النفس الاستراتيجي على التصعيد العسكري. وإذا كان ينبغي أن تكون هناك "معركة"، فينبغي أن تكون من أجل الحفاظ على مسارات السلام المستدام. ولذلك، تحض موزامبيق جميع الأطراف على الالتزام بوقف التصعيد فورا.

وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، تدعو موزامبيق بقوة إلى التوصل إلى حل تفاوضي لهذا الصراع. وتدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار واستئناف الحوار المباشر بسرعة، حوار يُجرى بحسن نية، لتمهيد الطريق أمام إحلال السلام الدائم. إن السكان الذين طالت معاناتهم والأجيال المقبلة يستحقون هذه الدلالة على الاحترام.

السيد نيينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): عندما علمنا بطلب إحاطة مجلس الأمن الإعلامية اليوم، فوجئنا بصراحة تامة بسخرية ووقاحة زملائنا الغربيين ومعاييرهم المزدوجة الفظيعة.

نفهم جيدا أن الوضع على خط المواجهة كارثي بالنسبة لنظام زيلينسكي، خاصة بعد مغامرته الشائنة في كورسك، والتي تسببت في

نحن نعرف روايتهم المضللة، والتي تم اختراقها عدة مرات بالفعل. يقولون إن أوكرانيا هي الضحية وروسيا هي المعتدية. لا ينطلي ذلك إلا على الذين ليست لديهم أي فكرة على الإطلاق عن خلفية الأزمة الأوكرانية أو أولئك الذين لا يريدون ببساطة معرفة أي شيء عنها. ومع ذلك، فإن جميع زملائنا الذين يحتكمون إلى العقل والمنطق يفهمون جيدا أن عمليتنا العسكرية الخاصة في أوكرانيا ما كان لها أن تحدث أبدا لولا نظام كييف. إن نظام كييف هو الذي بدأ حربا ضد المدنيين في دونباس بعد انقلاب الميدان المجافي للدستور، وهو انقلاب دبره الغرب. وبعد أن واجه ذلك النظام ردا مناسباً آنذاك، خرب تنفيذ اتفاقات مينسك التي أقرها مجلس الأمن.

في شهر آب/أغسطس عندما شهد العالم كله أي نوع من "الضحية" أوكرانيا حقا، عندما بدأت عصابات زيلينسكي النازية الجديدة هجوما غير مبرر على منطقة حدودية روسية مسالمة. مواقع الإنترنت مليئة بالأدلة على أن هؤلاء "قطاع الطرق الذين يرتدون الزي العسكري" كانوا يقتلون المدنيين الروس عمدا، ولم يستثنوا النساء أو الأطفال أو كبار السن. كانوا يستهدفون عمدا السيارات المدنية وسيارات الإسعاف. وهناك أيضا أدلة على اغتصاب ونهب وتدمير المنازل والماشية. وبالمناسبة، فإن حصة المرتزقة الأجانب بينهم، ومعظمهم من بولندا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، غير متضمنة في المخططات. هل هؤلاء هم الأشخاص الذين يحاولون الآن تقديمهم على أنهم "ضحايا العدوان الروسي" والذين لديهم الحق في الدفاع عن النفس؟

ناقشنا تلك الجرائم بالتفصيل وقدمنا أدلة عليها في جلسة عقدها المجلس على غرار صيغة آريا في 25 تشرين الأول/أكتوبر. جاء الممثلون بخطاباتهم المعدة مسبقا وتجاهلوا ببساطة الواقع الذي تم عرضه عليهم. هذه هي قمة السخرية.

لقد جاء رد الفعل في شكل مغامرة زيلينسكي المتهوره والمشؤومة في كورسك، والتي لم تحقق أي من أهدافها. حان الوقت للممثلين لتكييف خطابهم المبتذل والتوصل إلى شيء أكثر معقولة لأنه بخلاف ذلك لن يكون الكلام مقنعا. ولن يكونوا قادرين على تحويل الانتباه عن

أصبحنا اليوم، مقتنعين به بشكل متزايد، ونحن نستمتع إلى رثاء الولايات المتحدة وتوابعها. يتم تقديم عرض اليوم لتحقيق هدف واحد فقط - لتبرير "ما بعد الواقع" أي قرارهم بإرسال قوات الناتو لدعم نظام ديكتاتور كييف المنتهية الصلاحية.

لم يعد من الممكن ببساطة إخفاء وجود جنود الناتو والمتخصصين في الناتو على الأراضي التي يسيطر عليها نظام كييف، بغض النظر عن مدى تمويههم، وبغض النظر عن "الأساطير" التي قد يخلقها النظام لإخفاء هذه الحقيقة. كل يوم، يقتل الأجانب بالعشرات والمئات. ويتم أسرهم ويظهرون في مقاطع فيديو بين الجنود الأوكرانيين. هناك عدد متزايد من نعي كبار ضباط الناتو أو المتخصصين العسكريين الذين يزعم أنهم ماتوا بشكل مأساوي أثناء المشي في الجبال أو ماتوا فجأة جراء نوبة قلبية، بينما في الواقع تم القضاء عليهم بالفعل خلال الهجمات المستهدفة على مراكز القيادة وقواعد التدريب والمصانع العسكرية الكائنة في الأراضي الأوكرانية. نلاحظ أيضا أن الهستيريا المحيطة بقضية كوريا الشمالية "تزامنت" بأعجوبة مع توقيع السيد زيلينسكي على مرسوم، يُسمح بموجبه للمواطنين الأجانب وعديمي الجنسية بالخدمة في القوات المسلحة الأوكرانية في مناصب قيادية.

لن أتحدث حتى عن استمرار إمداد نظام كييف بالأسلحة والاستخبارات، والتي بدونها لا يستطيع زيلينسكي وزمرته الإجرامية خوض الحرب. سنتحدث عن ذلك بالتفصيل غدا في جلسة منفصلة. وأود أن أطرح سؤالا بسيطا جدا. حتى لو تخيلنا أن كل ما يدعيه زملاؤنا الغربيون حول التعاون العسكري بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان صحيحا، فلماذا تحاول الولايات المتحدة وحلفاؤها فرض المنطق المعيب على العالم بأسره ومفاده أن لديهم الحق في مساعدة نظام زيلينسكي وذلك بتسخير كل إمكانيات الناتو العسكرية والاستخباراتية لذلك، في حين أن حلفاء روسيا ليس لديهم الحق في القيام بعمل مماثل؟ من أين حصلوا على هذا الشعور الاستعماري الجديد بالاستثناء والإفلات من العقاب والاعتقاد الذي لا أساس له ومفاده أن الآخرين ممنوعون من فعل ما يفعلونه؟

جمهورية كوريا بزيادة تنشيط التعاون العسكري والتقني مع نظام كييف وتوفير وتوريد الأسلحة الفتاكة التي تمس الحاجة إليها. وفي هذا الصدد، فإن الخطاب المحموم المناهض لبيونغ يانغ يروق تماما لواشنطن ولندن وبروكسل لأن نظام كييف استنفد احتياطاته تقريبا.

ونأمل أن يتحلى زملاؤنا الكوريون الجنوبيون بالحكمة الكافية حتى لا تتطلي عليهم تلك الحيلة. وعلى أي حال، يمكننا أن نؤكد لهم أننا، على الرغم من الفترة الصعبة الحالية، نحاول الحفاظ على الشروط المسبقة لاستئناف علاقات حسن الجوار التقليدية بين موسكو وسول، ونقدر لهم ضبط النفس. كما نشعر بالتفاؤل عندما نرى استطلاعات الرأي العام في بلدهم والتي تُظهر أن الأغلبية الساحقة من الناس في جمهورية كوريا لا يرغبون في الانخراط في النزاع الأوكراني.

السيد جورج (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ميروسلاف ينشوا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، على إحاطته. ونرحب بحضور الممثل الدائم لأوكرانيا في هذه الجلسة.

إن سيراليون يساورها قلق بالغ إزاء تصاعد النزاع المستمر في أوكرانيا منذ أكثر من عامين ونصف العام. وقد أدى اشتداد القتال في الآونة الأخيرة إلى احتلال المزيد من القرى الأوكرانية واستعادة الأراضي في منطقة كورسك. ونحيط علماً برسالة أوكرانيا المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024 التي تزعم نشر أفراد عسكريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في النزاع الدائر في أوكرانيا. واستندت أوكرانيا في ادعائها إلى تقارير استخباراتية ومعلومات مفتوحة المصدر. وعلى الرغم من أن هذه التقارير لا تزال ادعاءات في هذه المرحلة، فإنها بمثابة تذكير صارخ بالتأثير المزعزع للاستقرار الذي يمكن أن يحدثه هذا النزاع على نطاق أوسع على السلام الإقليمي والدولي. ولذلك، من المهم في هذه المرحلة التأكيد على ضرورة التزام أطراف النزاع بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتقدر سيراليون، التي اجتازت الطريق من النزاع إلى السلام، أهمية الحوار والدبلوماسية والالتزام بالقواعد الدولية. ونحث جميع أطراف النزاع على ضبط النفس والانخراط في حوار بناء من أجل منع

الوجه الحقيقي، أو بالأحرى "الابتسامة الوحشية"، للطغمة العسكرية لزيلينسكي، الذي يتكشف الآن للعالم بأسره.

أما فيما يتعلق بمسألة التعاون مع بيونغ يانغ، فإن موقفنا صادق ومنفتح. جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية جارتنا الطيبة وشريكنا الوثيق، ونحن نطور التعاون مع ذلك البلد في مختلف المجالات. تفاعلنا شفاف، ونقوم بزيارات، ونوقع معاهدات دولية، ونبرم عقودا تجارية في مختلف مجالات التفاعل الثنائي. ومن حقنا السيادي أن نفعل ذلك.

أود أن أشدد على أن تعاون روسيا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في المجالات العسكرية وغيرها يتماشى مع القانون الدولي ولا ينتهكه. فهي لا تحرض ضد بلدان ثالثة ولا تشكل تهديدا لدول أخرى في المنطقة ولا للمجتمع الدولي. ونعززم تطوير ذلك التعاون في المستقبل، ولا يمكن لأحد أن يمنعنا من القيام بذلك.

وكما يعلم الأعضاء، فقد وقعنا في 19 حزيران/يونيه على معاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الاتحاد الروسي وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكان ذلك نتيجة طبيعية لعلاقتنا الوثيقة تقليديا معها والقائمة على الصداقة الأخوية والتعاون الشامل، التي وصلت الآن إلى مستوى رفيع لم يسبق له مثيل. كذلك كان ذلك مدفوعا بالتحولات الجيوسياسية، التي تتطلب تحديدا جيدا للأسس القانونية لتعاوننا الثنائي لجعله مفيدا لكلا البلدين. إن المعاهدة ليست سرا؛ بل تم نشر نصها بالكامل. إنها ترسي المبادئ الأساسية لمواصلة تطوير العلاقات الروسية الكورية، بهدف تعميق الشراكة والتعاون الاستراتيجي في مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية، فضلا عن إقامة نظام دولي عادل. ويمكن للأعضاء أن يروا ذلك بأنفسهم إذا قرأوا بأنفسهم المعاهدة. ومن هنا، وبصرف النظر البيانات الصادرة عن زملاتنا الغربيين، لا يوجد سبب لتصوير تعاوننا مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أنه تهديد لأحد.

ويمكننا أن نرى أن المشهد الذي يصوره الغرب اليوم في مجلس الأمن له غرض آخر. وأعتقد أنه لا يخفى على أحد أن المتعاونين الغربيين مع نظام زيلينسكي يحاولون منذ أكثر من عامين إقناع قيادة

شهدنا، منذ بدء غزو أوكرانيا، العواقب المدمرة للنزاع. إن الأرقام صادمة: آلاف من المدنيين فقدوا أرواحهم ومجتمعات دُمرت وأعداد متزايدة من النازحين يواجهون، مع اقتراب فصل الشتاء، أوضاعاً أكثر خطورة وأساساً. وبالمثل، لا يزال هذا النزاع يفاقم التوترات العالمية ويؤثر على الاقتصاد العالمي، في وقت ينبغي أن يركز فيه العالم على العمل معاً للتصدي لعدد من التحديات المشتركة. وللأسف، فإن دوامة العنف، التي يغذيها التوسع الجغرافي للنزاع، لا تزال تؤثر بشكل غير متناسب على أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو القدرة المحدودة على الحركة.

وفي مناطق مختلفة من أوكرانيا، يتواصل استهداف البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك الموانئ ومحطات الطاقة، والمناطق السكنية حيث خلفت الهجمات حصيلة مأساوية من الخسائر في صفوف المدنيين. إن الهجمات ضد المدنيين والأعيان المدنية محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تتوقف فوراً.

وتدعو إكوادور مرة أخرى إلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما في المناطق الأكثر تضرراً في شرق وجنوب أوكرانيا، وتكرر التأكيد على أهمية تجنب أي عمل من شأنه أن يعرض أمن المرافق النووية في زابوريجيا وكورسك للخطر. وينبغي التحقيق في المعلومات التي ذاعت مؤخراً حول التعتبة المزعومة لقوات كورية شمالية وإرسالها إلى روسيا لنشرها في هذا النزاع نظراً لأن هذه التعتبة، إذا تأكدت، ستشكل تطوراً مثيراً للقلق وخطيراً وغير قانوني.

ومن الضروري أن يتحلى الطرفان بأقصى درجات ضبط النفس وأن يعطيا الأولوية لحماية السكان المدنيين أولاً وقبل كل شيء. ويكرر وفد بلدي الإعراب عن قلقه من أنه إذا استمر النزاع على هذا المسار، فقد تقترب من نقطة خطيرة لا عودة فيها. ويثير تزايد الخطاب النووي وتصعيد الأعمال العدائية قلقاً عالمياً، ومن هنا تأتي الحاجة إلى دعم جهود الأمين العام والجهات الفاعلة الدولية لوضع حد لهذا النزاع. ولا يمكن اعتبار الحوار والدبلوماسية خطوطاً حمراء.

في الختام، وأكد من جديد التزام إكوادور بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام السيادة والسلامة

أي تصعيد آخر للحالة الراهنة. لقد تسبب النزاع في أوكرانيا بالفعل في معاناة هائلة للمدنيين وعطل الخدمات الأساسية. ومن الضروري أن نعطي الأولوية للاعتبارات الإنسانية وحماية المدنيين الذين يتحملون دائماً وطأة هذا النزاع الكارثي. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إعادة التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يكفل امتثال أي إجراءات تتخذ امتثالاً تاماً لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وتسوية النزاعات بالطرق السلمية. وفي هذا الصدد، يصبح دور المنتديات وآليات الحوار المتعددة الأطراف أهم من أي وقت مضى. ونشير أيضاً إلى أهمية المساعي الحميدة والدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في إنشاء خطوط تواصل.

وتدرك سيراليون أيضاً أهمية التعاون بين الدول للتخفيف من حدة بؤر التوتر المحتملة. ونشجع جميع أصحاب المصلحة على الانخراط في تواصل شفاف وتبادل المعلومات الاستخباراتية، مما يعزز بيئة من الثقة والتعاون. وهذا التعاون ضروري لإجراء تقييم دقيق للحالات التي قد يكون لها تأثير على الأمن والاستقرار العالميين. وبينما نمر بهذه المرحلة من عدم اليقين، فلنسترشد بالتزامنا المشترك بالسلام والأمن. وسيراليون على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى وقف التصعيد والتوصل إلى حل سلمي، مؤكداً من جديد تفانيها من أجل إيجاد عالم تسود فيه الدبلوماسية على الخلاف.

في الختام، ندعو كذلك إلى الاحترام الكامل للسيادة الوطنية لكل من أوكرانيا والاتحاد الروسي وسلامتهما الإقليمية ووحدتهما داخل حدودهما المعترف بها دولياً وإلى الوقف الفوري للأعمال القتالية. وفي سياق قيامنا بذلك، ندعو بإصرار إلى بذل جهود دبلوماسية بحسن نية لمعالجة الشواغل المشروعة للأطراف المعنية. وفي ضوء التطورات الأخيرة، من الأهمية بمكان أن يشجع المجتمع الدولي الحوار من أجل منع أي تصعيد قد يزيد من المخاطر التي تهدد الحل السلمي للنزاع في أوكرانيا عبر الوسائل الدبلوماسية، على النحو المتوخى في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

السيد مونتاغو سوسا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين

العام المساعد ينتشا على إحاطته.

وموقف الصين من مسألة أوكرانيا ثابت وواضح. لقد وقفنا دائما إلى جانب السلام والحوار. والتزمنا دائما بتعزيز محادثات السلام وإيجاد حل سياسي. واستناداً إلى ذلك الموقف، أصدرت الصين والبرازيل بشكل مشترك تفاهاتهما المشتركة الستة بشأن التسوية السياسية للأزمة الأوكرانية. وبالاشتراك مع بلدان الجنوب المعنية، بادرننا إلى إنشاء مجموعة أصدقاء السلام المعنية بالأزمة الأوكرانية على أمل بناء توافق أكبر في الآراء من أجل السلام وتوطيد شروط التسوية السياسية. وسنستمر في الحفاظ على التواصل مع الأطراف المعنية والاضطلاع بدور بناء في تشجيع التسوية السياسية للأزمة.

أخيراً، أشار بعض الأعضاء في بياناتهم الآن إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. وقد أوضحنا موقفنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة في هذا الصدد. وأود أن أكرر أن الصين تؤمن دائماً بأن صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة وتعزيز الحل السياسي لقضية شبه الجزيرة يخدمان المصالح المشتركة لجميع الأطراف والتي نأمل أن تبذل معا جهوداً لبناء لتحقيق تلك الغاية.

السيدة رودريغيس - بيريكيت (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته.

إن غيانا تشعر بقلق بالغ إزاء المسار الخطير لهذا النزاع. ففي كل يوم، نسمع المزيد من التقارير المروعة عما يلحق بالمدنيين الأبرياء الذين يتحملون وطأة النزاع من موت ودمار. فهم لم يطلبوا هذه الحرب وليس لديهم وسائل تُذكر للفرار منها. ونشاط الأمين العام المساعد ينتشا قلقه إزاء تداعيات أي تصعيد آخر للنزاع ونكرر دعوتنا إلى وضع حد فوري للعنف المتواصل وانتهاكات القانون الدولي. وفي حين أن جلسات المجلس بشأن أوكرانيا أصبحت روتينية وقابلة للتوقع، يجب أن نقاوم محاولات تطبيع النزاع ومعاناة المدنيين. ومن واجب المجلس أن يفي بمسؤوليته عن صون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، يجب أن يكون إنهاء الحرب هو شاغلنا الأول.

قبل عامين ونصف، في 23 شباط/فبراير 2022، وقف وزير خارجية أوكرانيا أمام الجمعية العامة، داعياً الأمم المتحدة إلى اتخاذ

الإقليمية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ونضم صوتنا إلى أصوات الذين يطالبون الاتحاد الروسي بتعليق عملياته العسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يسمح بإحراز تقدم نحو إيجاد حل تفاوضي يفضي إلى سلام عادل ومستدام يستند إلى القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته. وأتطلع إلى الاستماع إلى ممثلي أوكرانيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت لاحق.

لقد دخلت الأزمة الأوكرانية عامها الثالث. ولا يزال القتال على الأرض مستمراً، متسبباً في خسائر فادحة في صفوف المدنيين الأبرياء وأضرار جسيمة في البنية التحتية، فضلاً عن أزمة إنسانية متزايدة الخطورة وآثار غير مباشرة أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وتعتبر الصين ذلك أمراً مؤسفاً ومقلقاً للغاية. وندعو طرفي النزاع مرة أخرى إلى التحلي بالعقلانية وضبط النفس والتقيد الجاد بالقانون الدولي الإنساني وبذل قصارى جهدهما لحماية سلامة وأمن المدنيين والبنية التحتية المدنية والامتناع عن التسبب في المزيد من الأذى والضرر والحيلولة دون أن يصبح أثر الحرب على المنطقة أمراً لا رجعة فيه.

إن استعادة السلام في أقرب وقت ممكن وتشجيع الحل السياسي للأزمة الأوكرانية هما من التطلعات التي يتشاطرها المجتمع الدولي ومسؤولية كل بلد في العالم. ونواصل في هذه القاعة دعوة طرفي النزاع إلى إبداء الإرادة السياسية والسعي إلى إيجاد أرضية مشتركة وبدء محادثات سلام في أقرب وقت ممكن. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة الفعالة وتهيئة الظروف المواتية لذلك. وقد وصلت الحالة الآن إلى لحظة حرجة أخرى. وفي ضوء المخاطر المتزايدة الحدة والتعقيد، ندعو مرة أخرى جميع الأطراف المعنية إلى التقيد بالمبادئ الثلاثة المتمثلة في عدم توسيع ساحة المعركة وعدم تصعيد القتال وعدم لجوء أي طرف للاستنزاف، وذلك بغية التخفيف بسرعة من حدة التوتر الوضع ومنع خروجه عن السيطرة.

أوهام ولكننا مستعدون وجاهزون للعمل من أجل السلام. ولكي نكون واضحين، فإن دعوتنا إلى السلام والحوار لا تعني بأي حال من الأحوال عدم الاكتراث بانتهاكات القانون الدولي. بل على العكس من ذلك، نؤكد أنه يجب احترام الالتزامات القانونية المكرسة في الميثاق والقانون الدولي وأنه يجب عدم التغاضي أبداً عن الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وما زلنا ندعو، كما فعلنا اليوم، إلى الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وإلى أن يسحب الاتحاد الروسي قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا المعترف بها دولياً. وسنواصل أيضاً مطالبة المجلس بالوفاء بمسؤوليته واتخاذ إجراءات لإنهاء الحرب سلمياً. ومن واجبنا تغيير المسار الخطير الذي يتخذه النزاع.

في الختام، سيدتي الرئيسة، كما تعلمون، فإن اللوحة الجدارية المعروضة خلفكم مهداة من مملكة النرويج إلى الأمم المتحدة. وأعتقد أنه من المناسب اليوم التذكير بكلمات وزير خارجية النرويج الذي قال إن القصد منها هو إلهام العاملين في القاعة للوفاء بجوهر ولاية الأمم المتحدة. وتلك مسؤولية تقع على عاتقنا، وهي مسؤولية اخترناها جميعاً ووعدنا بالوفاء بها ولا يمكننا أن نتصل منها ويجب ألا نفعل ذلك.

السيد مرابط (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف يينتشا على إحاطته.

هذه هي جلستنا الثانية في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9755) لمناقشة الحالة في أوكرانيا. ولكننا سنعقد غداً جلسة أخرى حول نفس المسألة. ويبين ذلك الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي والمجلس لهذه المسألة، فضلاً عن التوترات الخطيرة التي تحيط بالنزاع، خاصة في الآونة الأخيرة. وما فتئ الاتجاه التصعيدي الذي حكم باستمرار تفاعلاتنا المتعلقة بالنزاع يشكل مصدر قلق بالغ للجزائر. ومنذ بداية فترة عضويتنا في مجلس الأمن، حذرنا من أن التصعيد والاستقطاب لا يمكن أن يؤديا إلا إلى سيناريوهات أسوأ، ولكن تلك التحذيرات لم تلق أذانا صاغية.

ويواصل الطرفان تعزيز قدراتهما العسكرية، سعياً إلى تحسين وضعهما في حرب لن يكون فيها منتصرون، شأنها شأن أي نزاع آخر. وعلى العكس من ذلك، يتسبب النزاع في المزيد من الخسائر في

إجراءات سريعة وملموسة وحازمة من أجل "تجنب كارثة مدمرة جديدة في أوروبا" (A/76/PV.58، ص 3). ودق الوزير ناقوس الخطر في ذلك اليوم بشأن القوات العسكرية الروسية المحتشدة على طول الحدود الأوكرانية وحذر من أن كل دولة ستصبح متورطة في الأزمة الناشئة عن ذلك إذا لم نتصرف. ولكن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء. وبعد يوم واحد، شاهدنا جميعاً بذهول انتهاك الفقرة 4 من المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة والدوس على أقدم مبادئ القانون الدولي.

وحدث الكثير منذ ذلك الحين. فقد سُجلت العديد من الانتهاكات الأخرى على جانبي خط المواجهة. وأصبحت المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية المدنية الحيوية أهدافاً للصواريخ وأصبح المدنيون الأبرياء ضحاياها التعساء. ونحن، أعضاء مجلس الأمن، نتلقى تقارير عن آخر الفظائع التي تُرتكب لحظة بلحظة تقريباً، ومع ذلك لم نتمكن بعد من التصدي بشكل مباشر لهذه الانتهاكات. وغالباً ما نجد أنفسنا مجرد متفرجين عندما تتحول القاعة إلى مسرح لأحدث حيل العلاقات العامة. وفي الوقت نفسه، يستمر عدد القتلى وقائمة الضحايا في الارتفاع. والرجال والنساء والأطفال والآباء والأجداد والرضع - جميعهم ينتظرون من المجلس اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة وحازمة لوقف الحرب ووقف الدمار ووقف المعاناة. وبدلاً من ذلك، نشهد أرواحاً تُزهق ومستقبلاً يضيع أو يتوقف، بينما يتضاعف الألم والمعاناة.

كثيراً ما يقال لنا إنه يجب كسب الحرب عسكرياً. ونحن لسنا مقتنعين بأنه الخيار الوحيد. ولهذا السبب، نشيد بجهود أولئك الذين قرروا العمل من أجل السلام ووضع خطط للسلام وعقد مؤتمرات للسلام. ونذكر أن فرادى الخطط قد لا توفر المجموعة الكاملة من الحلول التي يتم السعي إليها في هذه المرحلة، لكنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وهي تمثل رغبة جادة من جانب أعضاء المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي للنزاع.

وستواصل غيانا، بصفتها بلداً صغيراً نامياً، استخدام صوتها ومقعدها في المجلس لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب وتحقيق سلام دائم ومستدام. وبصفتنا عضواً منتخباً، فقد جئنا إلى هنا بلا

إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو شرائها واستيرادها منها. وبموجب القرار 2270 (2016)، يُحظر أيضًا استضافة مدربين أو مستشارين أو غيرهم من المسؤولين لأغراض تتعلق بتدريب عسكري أو شبه عسكري أو تدريب الشرطة. وبينما دعا القرار 2397 (2017) إلى إعادة جميع العمال الأجانب من رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى وطنهم، فمن غير المعقول أن وجود الآلاف من القوات يمكن أن يتوافق مع نص تلك القرارات الملزمة، ناهيك عن روحها. وبالتالي، فإن انتهاكاً واحداً للقانون الدولي من شأنه أن يدعم انتهاكاً آخر - فانتهاك الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يدعم العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. وفي هذا السياق، تعرب سويسرا عن أسفها البالغ لعدم تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب استخدام روسيا لحق النقض (انظر S/PV.9591)، بينما كان الفريق يحقق في مزاعم بشأن عمليات نقل للأسلحة بصورة غير مشروعة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا.

ثانياً، تدين سويسرا، مثل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء، العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا. ومن المروع أنه على الرغم من النداءات الواضحة والمتكررة من عدد كبير جداً من أعضاء الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية، فإن روسيا تواصل عدوانها العسكري. وإرسال قوات مسلحة لدعمها لن يتعارض مع تلك النداءات فحسب، بل يتعارض أيضاً مع روح ميثاق الأمم المتحدة نفسه. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجميع الأطراف الثالثة إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤجج العدوان العسكري الروسي وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف جميع الأعمال العدائية فوراً وسحب قواتها من كامل الأراضي الأوكرانية.

ثالثاً وأخيراً، من شأن التماس هذا الدعم العسكري في انتهاك مباشر لقرارات المجلس أن يزيد من تقويض هيكل عدم الانتشار الذي أنشئ قبل نصف قرن بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والواقع أن روسيا، بصفتها دولة وديعة، مدعوة إلى تعزيز المعاهدة وليس إضعافها. كما أن احتمال مشاركة القوات المسلحة لجمهورية

الأرواح والمزيد من الدمار والمزيد من الضرر لكل من أوكرانيا وروسيا كل يوم. وعلاوة على ذلك، لا تزال عواقبه السياسية والاقتصادية محسوسة ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره، وخاصة في البلدان النامية. ويجب أن يتوقف ذلك الاتجاه السلبي. وينبغي أن يكون السلام هو الخيار الوحيد والهدف ذو الأولوية العليا والفكرة المهيمنة الفريدة. وينبغي ألا يضيع السلام في خضم الاستقطاب والمعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة والحسابات الجيوسياسية أو سوء التقدير والاتهامات المتبادلة والتصورات المتباينة.

لقد بُنيت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلسنا، على أساس متين يشمل: أولاً، مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي نتفق عليها جميعاً، وكذلك قواعد القانون الدولي؛ وثانياً، فضائل الدبلوماسية والحوار والتعاون والتفاهم؛ وثالثاً، عدالة وفعالية تعددية الأطراف بوصفها منبراً متميزاً للتغلب على الحالات المعقدة. ولذلك، فلنحسن الاستفادة من ذلك الهيكل لتحقيق السلام العادل والدائم. ولنمنح الدبلوماسية والحوار الحقيقي الفرصة للإنجاز. ولنمنح السلام الفرصة ليسود.

الرئيسة (تكلت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة سويسرا.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام المساعد ينتشا على بيانه - وأعتذر عن الخطأ في نطق اسمه دائماً.

إن الادعاءات التي سمعناها للتو مقلقة للغاية وإذا تأكدت، فإنها لن تشكل انتهاكاً للقانون الدولي فحسب، بل ستشكل أيضاً تطوراً قد تكون له عواقب وخيمة على الأمن الأوروبي والآسيوي والعالمي. وأود أن أستفيض في هذا الأمر.

أولاً، يبدو الجانب القانوني واضحاً لنا: إن هذا النشر لجنود من القوات المسلحة من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذا ما تأكد، سيضيف إلى العدد المتزايد من التقارير التي تستند إلى أساس قوي عن عمليات نقل أسلحة بصورة غير مشروعة إلى روسيا. وبالفعل، فإن أي صفقة أسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل انتهاكاً لجزاءات مجلس الأمن المتعلقة ببيع الأسلحة وتصديرها

الواحدة من هذه الوحدات تعادل في حجمها فوج مشاة آليا. ومن المفترض أن يرتدي جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الزي الروسي وأن يستخدموا الأسلحة الروسية الخفيفة. كما أنهم سيُزودون بوثائق هوية روسية. والجدير بالذكر أنه لإخفاء وجودهم، من المتوقع إدماج جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوحدات الروسية المكونة من ممثلي الأقليات العرقية من الجزء الآسيوي من روسيا. ومن بينها، على سبيل المثال، كتيبة بوريات الخاصة التابعة للواء الهجوم الجوي المنفصل الحادي عشر التابع للقوات المحمولة جواً الروسية.

ووفقاً للمعلومات المتاحة، خلال الفترة من 23 أكتوبر/تشرين الأول إلى 28 أكتوبر/تشرين الأول، حلقت سبع طائرات على الأقل تحمل أفراداً عسكريين - ما يصل إلى 100 جندي - من المنطقة العسكرية الشرقية إلى حدود روسيا مع أوكرانيا. وقد يصل عدد الجنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتوقع نقلهم من منطقة بريمورسكي كراي الروسية بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر إلى 500 4 ومن المتوقع أيضاً أن يبدأ أفراد عسكريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تشرين الثاني/نوفمبر المشاركة مباشرة في العمليات القتالية ضد قوات الدفاع الأوكرانية. وفي 26 تشرين الأول/أكتوبر، وصل 400 جندي من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الجزء الغربي من منطقة كورسك الروسية. وسبق ذلك تجهيز منطقة انتشارهم بمعرفة وحدات هندسية من منطقة موسكو العسكرية التابعة للقوات المسلحة الروسية. وعلاوة على ذلك، تجري الآن الأعمال التحضيرية لنشر قوات إضافية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في تلك المنطقة. ومن المرجح أن تعمل وحدات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي ذكرتها للتو في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية لواء الهجوم الجوي المنفصل الحادي عشر. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدينا، يعكف فريق عمليات مؤلف من 40 جندياً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إجراء عمليات استطلاع في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية ذلك اللواء منذ 20 تشرين الأول/أكتوبر.

حتى الفئران والصراصير تعرف أن أيّاً من البلدان التي تقدم المساعدة لأوكرانيا لا تخضع لجزاءات مجلس الأمن ولكن، بشكل ما،

كوريا الشعبية الديمقراطية في العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا يثير شبح اتساع نطاق الأعمال العدائية على الصعيد فوق الإقليمي. وروسيا، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن، مطالبة بصون السلام والأمن الدوليين وليس تقويضهما. وتعتقد سويسرا أن من مسؤولية مجلس الأمن وواجبه الاستجابة للدعوة المشتركة على نطاق واسع من أجل إحلال سلام عادل ودائم في أوكرانيا. وتواصل سويسرا دعم الأمين العام في سعيه للتوصل إلى حل سلمي ولا تزال مستعدة للإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز السلام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ السلامة الإقليمية والسيادة.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسليستيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): كنت سأنوه بشغل ممثل نظام بوتين الإجرامي للمقعد الدائم للاتحاد السوفياتي، ولكنه - حسبما جرت عليه العادة - غادر القاعة بالفعل.

طلبنا عقد هذه الجلسة للتصدي لخطوة أخرى اتخذتها موسكو لزيادة تصعيد حربيها ضد أوكرانيا. فخلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في 21 تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9755)، أثارت أوكرانيا وعدة وفود أخرى مسألة مشاركة قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في العدوان الروسي المسلح على بلدي. ومنذ ذلك الحين، والحالة تتطور في اتجاه خطير. ووفقاً للمعلومات المتاحة، يجري تدريب أفراد عسكريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتألفون من عدد يصل إلى 12 000 جندي، في خمس ساحات تدريب داخل المنطقة العسكرية الشرقية للقوات المسلحة الروسية. وتشمل هذه الوحدة ما لا يقل عن 500 ضابط من جيش جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ثلاثة جنرالات من هيئة الأركان العامة.

وبعد ذلك، هناك خطط لتشكيل ما لا يقل عن خمس وحدات أو تشكيلات من الأفراد العسكريين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يتألف كل منها من 2 000 إلى 3 000 جندي. والوحدة

تلك الوحدات المتمرسه. والحقيقة أننا جميعا نعرف إجابة ذلك السؤال. وعندما نقول إن الحرب تمتد تدريجيا من الساحة الأوروبية إلى الشرق الأقصى، فهذا لا يعود فحسب إلى أن نقاط دخول الوحدات القتالية التابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتشكيلها تقع هناك؛ بل ولأنه من المرجح أن تُستخدم خارج أوكرانيا.

ومما يشي بالكثير في الواقع أن بوتين نفسه، خلافا لممارسته المعتادة في إنكار كل شيء، لم ينكر وجود قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو الخطط البعيدة المدى لكل من النظامين الديكتاتوريين في هذا الصدد. ففي إشارة إلى المادة المتعلقة بالمساعدة العسكرية المتبادلة الواردة في الاتفاق الثنائي الذي أبرماه مؤخرا بشأن إنشاء شراكة استراتيجية شاملة، هدد بوتين العالم صراحة بقوله إن ما سيفعلانه وكيفية فعله هو شأنهما الخاص في إطار الاتفاق. ولا يعدو ذلك كونه تنمرا على نطاق عالمي من قبل مجرم واثق من إفلاته من العقاب. وينجم ذلك السلوك عما تتمتع به الدولة المافياوية الروسية من تسامح مشجع في مواجهة موقفها غير المسؤول والهدام تجاه الأمم المتحدة ومجلس الأمن نفسه. لقد قوضت روسيا بشكل ممنهج ومتسق قدرة المجلس على الحفاظ على السلام والأمن على مدار عضويتها في المجلس خلال أكثر من 30 عاما. وما حدث فيما يتعلق بأوكرانيا ليس بالأمر غير المتوقع بأي حال من الأحوال. إنه مجرد حلقة أخرى من المسلسل الروسي الذي ما فتئنا نتابع حلقاته منذ سنوات عديدة، بما في ذلك في هذه القاعة وعلى موقع البث الشبكي للأمم المتحدة.

لقد أدنا روسيا مؤخرا لتفكيكها آلية رصد نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والآن نظام الجزاءات نفسه مهدد. لقد بلغ التساهل الذي أبداه المجلس تجاه روسيا مداه إلى حد أصابه بالعجز. نعم إن المجلس عاجز والنظام العالمي، كما يقول الأمين العام، لا يخدم مصالح أحد. ولذلك، نطالب بالتحرك. وإذا كان مجلس الأمن مكبل الأيدي بسبب وجود روسيا، يجب علينا أن نبحث عن صيغ وأشكال أخرى لاتخاذ ما يلزم من إجراءات. فقد اعتدنا أن نسمع بين الحين والآخر أن روسيا لن تتجاوز هذا الخط الأحمر أو ذاك الذي رسمه العالم المتحضر. بيد أن علينا أن نزيل تلك الغشاوة

لا يعرف السفير الروسي في هذه القاعة ذلك. غير أن روسيا لا تزال تتلقى المساعدة من كوريا الشمالية، وهي بلد خاضع للجزاءات بشكل كامل، مما يشكّل انتهاكا سافرا لميثاق الأمم المتحدة. وغني عن القول أن إرسال قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم حرب العدوان التي تشنها روسيا على أوكرانيا يشكّل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، يشكّل تدريب الاتحاد الروسي لوحدات نظامية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انتهاكا للقرارات 1718 (2006) و 1874 (2009) و 2270 (2016). وفي الوقت ذاته، فإن تزويد جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأي تدريب أو تلقيهم أي مساعدة أخرى تتعلق باستخدام الأسلحة، بما في ذلك القذائف التسيارية، يشكّل انتهاكا لقرارات المجلس تلك. ومع ذلك، تواصل روسيا تقويض نظام الجزاءات المفروض على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويبدو هدفها النهائي واضحا: تفكيك كامل نظام الردع العالمي ضد نظام بيونغ يانغ. وندعو مجلس الأمن واللجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006) إلى التصدي لمسألة عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي لقرارات المجلس ذات الصلة.

إن المشاركة النشطة لقوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا نبأ سيء جدا للعالم أجمع. فهي التطور الأخطر في الفترة الأخيرة من الحرب لما لها من تداعيات عالمية. وبناء إمكانية تنفيذ عمليات مشتركة بين جيشي روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يشكل تهديدا لأوروبا ولشبه الجزيرة الكورية وجيرانها وما وراء ذلك. وقد يُطمئن البعض أنفسهم بأن روسيا تحتاج إلى جنود من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمجرد استخدامهم وقودا للمدافع لمواصلتها هجماتها الشرسة على القوات الأوكرانية. بيد أن ذلك لا يشكّل سوى جزء من الحقيقة وليس النقطة الرئيسية. فنظام بيونغ يانغ لا يكتفي بتزويد روسيا بالجنود. إنه يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة وأهدافه الطويلة الأجل. فجنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا سيما الضباط، الذين ينجون من الحرب الروسية الأوكرانية سيعودون إلى منطقتهم بخبرة استثنائية في الحرب الحديثة. وقد يتساءل المرء كيف يخطط نظام بيونغ يانغ للاستفادة من

السيد إيجيس (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): أخطب مجلس الأمن باسم دول البلطيق الثلاث - إستونيا وليتوانيا وبلدي، لاتفيا. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيُدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. ونتوجه بالشكر إلى الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا على إحاطته الشاملة.

ما فتئت روسيا منذ بداية عدوانها على أوكرانيا تتباهى في هذه القاعة ذاتها بانتصارها الحتمي. ومع ذلك، فإن الحالة على أرض الواقع مختلفة. فالكرملين، الذي يعاني من نقص في الذخيرة وخسائر بشرية هائلة في صفوف قواته، لم يلجأ إلى بيونغ يانغ للحصول على الإمدادات العسكرية فحسب، بل ولنشر قوات الآن. ومن المثير للقلق البالغ أن التقارير تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نشرت 10 000 من قواتها في روسيا استعدادا لنشرها المحتمل في أوكرانيا. وقد جندت روسيا عددا كبيرا من المترجمين الشفويين في سياق سعيها لتدريب جنود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استخدام المعدات العسكرية الروسية، بما في ذلك الطائرات المسيرة.

ويشكّل إرسال قوات برية من بلد ثالث إلى ساحة المعركة تعصيذا كبيرا في عدوان روسيا على أوكرانيا. كما أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنتهك، بانضمامها إلى حرب العدوان الروسية، أبسط قواعد القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة - وهي حظر استخدام القوة والالتزام باحترام سيادة الدول الأخرى وسلامتها الإقليمية. وتدين دول البلطيق تلك الحقيقة بأشد العبارات الممكنة. ونطالب روسيا بوقف كافة العمليات العسكرية على الفور وسحب جميع القوات والمعدات من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ويجب أن تتوقف روسيا عن إساءة استخدام مركزها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن بشكل سافر. وكما ذكر أعضاء المجلس، فإننا نذكر بوضوح أن روسيا استخدمت حق النقض في آذار/مارس الماضي ضد مشروع القرار S/2024/255 بشأن تمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار 1718 (2006). وقد ادعى وزير الخارجية الروسي مؤخرا أن نزع السلاح النووي لجمهورية

عن أعيننا. فروسيا لا تتجاوز الخطوط الحمراء. إنها تسير على سجادة حمراء - منسوجة من الاستجابات الضعيفة والأمال الكاذبة والشعور بالرضا عن الذات. والواقع أنها ليست سجادة حمراء بل إنها نهر من الدماء التي بدأت في التدفق منذ اللحظة التي مُنحت فيها روسيا مقعد الاتحاد السوفيتي في هذه القاعة عام 1991. ولا أظن أنني في حاجة إلى تذكير أحد بأصحاب الدماء التي تجري في ذلك النهر؟

ولذلك، يؤسفني أن يصل إلى مسامعي هذا القدر من الشكوك حول ما إذا كانت روسيا ستذهب إلى حد إقامة تحالف عسكري علني مع الدولة المارقة الأسوأ سمعة في العالم. فمن أين يأتي هذا الإنكار؟ ألم تحذر أوكرانيا من الطابع العدواني للكيان المسمى الاتحاد الروسي؟ ألم تصدر الدول الأخرى المجاورة لروسيا، مثل دول البلطيق، نفس التحذيرات؟ ما الذي يجب أن يحدث أكثر من ذلك حتى يُسلم العالم أخيرا بحقيقة أن روسيا لن تكف عن الإضرار بأركان الأمن العالمي حتى تتفكك أو إلى أن يتم إيقاف روسيا؟ وليس ذلك تنبؤا ينذر بقرب نهاية العالم من أحد المُنظِّرين في برنامج حوار سياسي. إنه مجرد وصف لما يحدث أمام أعين المجلس - نفس المسلسل الروسي الذي نتابعه جميعا. وغدا سيشهد هذا المجلس حلقة جديدة من هذا المسلسل الرخيص. وسيتعين على الأعضاء مرة أخرى أن يأتوا ويستمعوا إلى سخافات روسيا حول ما يسمى بالتهديدات المتصلة بتزويد أوكرانيا بالأسلحة.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة أنه حتى في مواجهة التحالف العسكري الناشئ بين روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال هناك من يريدون بشدة أن يصدقوا بأن الحد من قدرة أوكرانيا على الدفاع عن نفسها - في مواجهة دولتين نوويتين الآن - سيجعل هاتين الدولتين أكثر ميلا للسلام بطريقة ما. وذلك الموقف إما أن يكون طفوليا أو خبيثا. فلا يمكن لتقييد أيدي الدولة المدافعة إلا أن يوفر بضع سنوات من الهدوء على حساب أوكرانيا وشعبها وبنيتها التحتية. ولن توافق أوكرانيا أبدا على هذا السيناريو ولا أعتقد أن غيرها من الدول المسؤولة ستفعل أيضا.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل لاتفيا.

المرشحة للانضمام، وهي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبوسنة والهرسك وجورجيا، وكذلك موناكو.

وأود أن أشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الهامة.

ها نحن نشهد مرة أخرى تصعيدا آخر مقلقا للغاية في الحرب العدوانية التي تشنها روسيا دون مبرر أو سابق استغزاز على أوكرانيا. إننا نشهد الآن، في انتهاك مباشر لميثاق الأمم المتحدة، توسعا في التعاون العسكري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وروسيا، بما في ذلك من خلال نشر قوات من البلد الأول لغرض مشاركتها المحتملة في الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا. ولا بد من إدانة تلك التطورات إدانة قاطعة على الصعيد العالمي، دون أي تحفظات. فمشاركة قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الحرب العدوانية غير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا من شأنها أن تشكل انتهاكا خطيرا جديدا للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أنها ستشكل عملا عدائيا أحادي الجانب من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تلبية لدعوة متهورة من روسيا، علاوة على ما سيترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على السلام والأمن الأوروبي والعالمي. والاتحاد الأوروبي مستعد لاستكشاف الإجراءات اللازم اتخاذها رد على ذلك، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتوقف فورا عن تقديم الدعم للمجهود الحربي الروسي غير القانوني.

وقد ناقش مجلس الأمن في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV.9653) السلوك غير القانوني والمزعزع للاستقرار لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كما يتضح من سعيها المستمر إلى تنفيذ برامجها النووية وبرامجها للقذائف التسيارية، فضلا عن تعميق تعاونها العسكري مع روسيا، لا سيما من خلال عمليات نقل الأسلحة، التي تنتهك علنا قرارات مجلس الأمن وتقوض السلام والأمن في أوروبا وشبه الجزيرة الكورية. ويوضح دعم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر للحرب العدوانية التي تشنها روسيا على أوكرانيا مدى الارتباط الوثيق بين أمن أوروبا والأمن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. وقد تخلت روسيا، عندما تحولت على نحو مقلق عن موقفها بشأن

كوريا الشعبية الديمقراطية "مسألة منتهية". وتبرز تلك التطورات مدى استعداد روسيا لاستغلال دورها بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن لحماية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من المساءلة مقابل ما تتلقاه منها من دعم عسكري. وتشكل كل من روسيا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال سعيهما إلى إقامة تلك الشراكة الانتهازية، تهديدا أمنيا جسيما علاوة على زعزعتهم لاستقرار كل من أوروبا وآسيا وما يترتب عن ذلك من تداعيات وخيمة على الصعيد العالمي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك بيلاروس وإيران، إلى وقف مساعدتها لروسيا في شن حربها العدوانية الوحشية على أوكرانيا. وتحث دول البلطيق الصين، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، على حماية المبادئ المنصوص عليها في الميثاق وممارسة نفوذها على روسيا من أجل إنهاء حربها العدوانية ضد جارتها ذات السيادة.

ويجب أن تتحمل روسيا وجميع المتواطئين معها كامل المسؤولية القانونية والمالية عن انتهاكاتهم للقانون الدولي. ويجب ألا ندخر وسعا لكفالة تحقيق المساءلة الشاملة عن جميع الجرائم التي ارتكبتها القادة الروس في أوكرانيا. ومن شأن إنشاء محكمة خاصة أن يحقق هدف محاكمة المسؤولين عن جريمة العدوان. ونشجع البلدان الأخرى على دعم هذا المقترح. فروسيا تحاول إعادة ترتيب النظام الدولي على نحو يجعل المعتدين وحدهم قادرين على الاستفادة منه. إنها تحاول هدم ما بنيناه جميعا. ويجب علينا أن نتأكد من بقاء النظام العالمي القائم على القواعد صامدا في مواجهة تلك الأفعال. وتدعم دول البلطيق تحقيق السلام العادل في أوكرانيا، استنادا إلى صيغة السلام الأوكرانية المتجذرة في مبادئ الميثاق والقانون الدولي. ونشجع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على تأييدها.

ختاما، أود أن أكرر أن دول البلطيق تدعم بقوة ممارسة أوكرانيا لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، كما تؤكد مجددا تضامنا الكامل مع أوكرانيا في استعادة سلامتها الإقليمية وسيادتها.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد لامبرينيديس.

السيد لامبرينيديس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان

قرارات الجمعية العامة. وينبغي لجميع البلدان الراغبة في تحقيق السلام العادل والشامل والدائم أن تواصل إبلاغ القيادة الروسية برسالة الأمم المتحدة هذه بصوت عال وواضح.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بناء على الطلب القسري الذي تقدمت به الولايات المتحدة وأتباعها، يعقد مجلس الأمن مرة أخرى جلسة غير قانونية تتعارض بوضوح مع الروح الأساسية لميثاق الأمم المتحدة لتعزيز إنماء العلاقات الودية والتعاون بين البلدان. وأدين بشدة دعوة الولايات المتحدة وأتباعها إلى عقد هذه الجلسة لتشويه حقيقة الموقف نتيجة لسياساتهم العدائية ودوافعهم السياسية الدنيئة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي.

وإذا كان مجلس الأمن مضطرا إلى عقد جلسة، كان بالأحرى له أن يناقش على النحو الواجب الجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل وشريكها الولايات المتحدة. فقد أزهقت إسرائيل أرواح عشرات الآلاف من المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، باستخدام أسلحة الدمار الشامل التي زودتها بها الولايات المتحدة. وإذا كان لمجلس الأمن أن يعقد جلسة، فبالأحرى أن يعترض على غزو أوكرانيا العدوانية لأقليم كورسك المقدس لدى الشعب الروسي الذي أسفر عن مقتل مدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية. وتشكّل البلدان التي دعت إلى عقد هذه الجلسة، بما في ذلك الولايات المتحدة، الجناة الحقيقيين الذين يدمرون السلام ويلحقون الضرر الجسيم بالسلام والأمن العالميين ويرهنون مصيرهم بالعدوان على الدول ذات السيادة والتدخل في شؤونها الداخلية. وتلك الحقيقة في حد ذاتها تُظهر بوضوح الطابع غير القانوني لهذه الجلسة.

وتشكّل الحالة في أوكرانيا اليوم الأزمة الأبرز في البيئة الأمنية في أوروبا. وهي أزمة تسببت فيها الولايات المتحدة والغرب اللذان تعديا على المصالح الأمنية المشروعة لدولة ذات سيادة من خلال ملاحقة

نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عن التزاماتها الرئيسية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك الالتزام بمنع الانتشار النووي، كما انتهكت قرارات متعددة لمجلس الأمن اتخذت بتأييد من روسيا. هذا علاوة على أن توسيع روسيا لنطاق تعاونها العسكري مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يبعث برسالة واضحة - إن كان ثمة حاجة إلى رسالة كهذه - مفادها أنها ليست مهتمة حقا بتحقيق سلام عادل وشامل ودائم. فعلى النقيض، تُصعد روسيا عدوانها من خلال سعيها المستميت لتلقي أي مساعدة في حربها، بما في ذلك من جهات فاعلة تزعم السلام والأمن العالميين. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة استمرار دعم بلدان ثالثة للحرب العدوانية الروسية ويحثها على وقف كل ما تقدمه من مساعدات. ولا يشمل ذلك الدعم العسكري المباشر فحسب، بل وتوفير السلع ذات الاستخدام المزدوج والتكنولوجيا الحساسة التي تدعم القاعدة الصناعية العسكرية الروسية.

طلبت روسيا مرة أخرى أن يجتمع المجلس غدا في محاولة لصرف الانتباه والموارد عن عدوانها على أوكرانيا والعواقب الوخيمة التي ستترتب على أوكرانيا والعالم. وينطوي ذلك على إساءة استخدام لمنظومة الأمم المتحدة. إن أوكرانيا تتمتع بالحق الأصيل في الدفاع عن النفس واستعادة كامل السيطرة على كافة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا. وبالتالي، فإن تقديم الدعم لأوكرانيا وشعبها للدفاع عن أنفسهم في مواجهة العدوان الروسي أمر مشروع ويتمشى تماما مع القانون الدولي والميثاق. وسنواصل دعم أوكرانيا والدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ردا على العدوان الروسي غير القانوني، مهما طال الأمر. ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في أوكرانيا، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة. وبموجب الميثاق، يجب على روسيا المعتدية سحب كافة قواتها من كامل أراضي أوكرانيا. ويجب عليها أن تتوقف عن محاولة ضم الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني وعن استهداف المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وبكل تأكيد عن تجنيد قوات أجنبية لمساعدتها في توسيع نطاق حربها.

ولا بد أن تستند أي مقترحات جادة للسلام إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، على النحو المنصوص عليه بوضوح في

في شبه الجزيرة الكورية وحولها، وهي أخطر بؤرة ساخنة في العالم، بحجة تعزيز تحالفاتها. وفي كل عام تجري الولايات المتحدة عشرات المناورات الحربية من مختلف الأنواع ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة. وقد تطور التحالف بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا في الآونة الأخيرة، في تناقض حاد مما كان عليه في الماضي، إلى تكتل عسكري نووي وتحالف حرب نووية بالمعنى الحقيقي للكلمة. وعليه فقد أصبح التهديد النووي الذي تواجهه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اليوم مفعلا وضخما أكثر من أي وقت مضى. ولما كان الأمر كذلك، فقد جمعت الولايات المتحدة أتباعها للدعوة إلى عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن الذي تستهدفه الدول المستقلة ذات السيادة. وما ذلك سوى استهزاء وإهانة للميثاق.

ويحق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتحاد الروسي تطوير علاقات ثنائية شاملة في جميع المجالات، بما في ذلك على الصعيد السياسي والاقتصادية والعسكرية والثقافية، بما يتوافق تماما مع قواعد القانون الدولي المعترف بها ومعاهدة الشراكة الاستراتيجية الشاملة المبرمة بين البلدين. وإذا تعرضت سيادة روسيا ومصالحها الأمنية للخطر والتهديد جراء المحاولات الخطيرة المستمرة من الولايات المتحدة والغرب، وإذا رأينا أن علينا الرد عليها بشكل من الأشكال، فإننا سنتخذ القرار اللازم. إن بيونغ يانغ وموسكو تظلان على اتصال وثيق فيما يتعلق بأمنهما المتبادل وتطورات الحالة. ولا ينبغي للمجتمع الدولي أن يتسامح أبدا مع ما تبديه الولايات المتحدة وأتباعها من غطرسة وتعسف في محاولتهم فرض الهيمنة في إطار نظام أحادي القطب. وعلى المجتمع الدولي أن يكافح بشجاعة من أجل حماية العدالة الدولية الحقيقية والسلام والاستقرار العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل الولايات المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل نظام كيم. وأود

الزحف المتهور لمنظمة حلف شمال الأطلسي نحو الشرق وسياسته التوسعية. ومنذ اندلاع الحالة الأوكرانية، زادت الولايات المتحدة والغرب من إمداداتهما لسلطات كييف بمختلف أنواع المعدات الفتاكة، بما في ذلك الدبابات القتالية والطائرات المقاتلة والذخائر العنقودية وقنابل اليورانيوم المنضب. وقد أعطيا أوكرانيا الضوء الأخضر لاستخدام تلك الأسلحة لضرب الأراضي الروسية.

وهكذا تشجعت أوكرانيا على شن هجمات صاروخية في حزيران/يونيه على إقليم سيباستوبول الروسي باستخدام منظومات الصواريخ التكتيكية للجيش الأمريكي التي زودتها بها الولايات المتحدة الأمريكية، مما أسفر عن سقوط أكثر من 150 ضحية في صفوف المدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وفي آب/أغسطس، اجتاحت أوكرانيا كورسك وقتلت العديد من المدنيين بهجمات عشوائية بالقذائف والطائرات المسيرة. لقد بات معروفا الآن أن الولايات المتحدة والغرب يزيدان أوكرانيا بشكل ممنهج ببيانات استخباراتية من السوائل الاستطلاعية، إلى جانب إمدادها بأسلحة دقيقة التوجيه بل وإرسال المرتزقة إلى البلد. لقد دفع حلف شمال الأطلسي والغرب، بقيادة الولايات المتحدة، في إطار سعيهما لتحقيق طموحهما اللبائس إلى إلحاق هزيمة استراتيجية بروسيا، سلطات كييف إلى السعي إلى المواجهة، متسببان في إغراق أوكرانيا في حرب طويلة الأمد ودفع الكوكب إلى شفا حرب عالمية جديدة. وتثبت كافة الحقائق بما لا يقبل الجدل أن رد الفعل الهستيري للولايات المتحدة والغرب بدعوتها إلى عقد جلسة اليوم يهدف إلى التغطية على جريمتهم المتمثلة في تشجيع إطالة أمد الحالة الأوكرانية وتحويل تركيز الرأي العام إلى محل آخر.

إن التهديد الأكبر للسلام والأمن الدوليين في الوقت الراهن يكمن في تصرفات الولايات المتحدة وحلفائها ضد السلام، فهم مهووسون بتطلعاتهم الساعية للهيمنة من خلال إثارة المواجهات والنزاعات بين الدول الأخرى بينما يعملون بشكل محموم على تعزيز تحالفاتهم العدوانية وأعمالهم العدائية. وعلى مدى عدة عقود، احتفظت الولايات المتحدة بمئات الآلاف من القوات العدوانية وأحدثت المعدات العسكرية

مجلس الأمن، وجميعنا نعلم أي دولتين أشير إليهما. ولا تشكل تلك الأنشطة تهديدا كبيرا للسلام والأمن في أوروبا فحسب بل وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ومن المؤكد في حال دخلت قوات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أوكرانيا لدعم روسيا أنها ستعود في أكياس حفظ الجثامين. ولذلك أنصح الرئيس كيم بالتفكير مرتين قبل الانخراط في هذا السلوك المتهور والخطير.

رُفعت الجلسة الساعة 17/20.

أن أنكر الجميع بأن هذا النظام قد انتهك العديد من قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق ببرامجه النووية وبرامجه للقذائف التسيارية. وتلك هي النقطة المهمة التي أود تناولها هنا. إن الأنشطة التي تضطلع بها كوريا الشمالية دعما للعدوان الروسي في أوكرانيا، لا سيما من خلال نشر قواتها في روسيا التي نتوقع استخدامها في أوكرانيا، تشكل تصعيدا خطيرا جدا للحالة. ويكمن العامل الآخر المثير للقلق هنا في أن نشاط كوريا الشمالية المزعزع للاستقرار يحظى بدعم عضوين دائمين في